الأبنية الإحالية في حكم نهج البلاغة للإمام علي
ـنماذج تطبيقية ـ

أ.د/ محمد خان
أستاذ التعليم العالي،
قسم الآداب واللغة العربية،
كلية الآداب واللغات،
جامعة محمد خيضر-بسكرة.

أ/ هادية عطية،
طالبة دكتوراه بقسم الآداب واللغة العربية،
كلية الآداب واللغات،
جامعة محمد خيضر-بسكرة،
Hadattia555@gmail.com

الملخص:

يعد البحث في اتّساق النص وكيفية تضامّه وترابطه من المواضيع الهامة والجوهرية التي استولت على البحوث اللسانية النّصية، وهو أداة الكشف عن استراتيجية بِناء النص وكيفية انتظام بُنَاه ووحداته. ولما كان الاتساق تحقّقه مجموعة من الأدوات والوسائل، أردنا النظر في أحد أهم تلك الأدوات، وهي الإحالة، من خلال جانبين: جانب نظري يتناول مفهوم الإحالة وأقسامها وأهميتها، والثاني ينظر في بعض نصوص حكم نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب. وهي تستدعي القارئ للنظر في خصوصية بُنَاها الإحالية ومدى توفّر أو حضور مختلف العناصر الإحالية المفترض وجودها في أيّ نص يتّصف بالتّرابط النصي أو التّماسك.

الكلمات المفتاحية: الإحالة، الإحالة النصية، الإحالة المقامية، الإحالة إلى لاحق، الإحالة إلى سابق

Referential Structures in Proverbs of Nahj El-Balagha of Imam Ali's
-Application models -

Summary

Textual cohesion has proven to be one of the most predominant research fields and core subjects of textual linguistics. It is one of the main tools in exploring the strategy of any text structure and construction. From this point, the present article is an attempt to investigate the reference as a basic means from the theoretical side describing its respective constituents and their importance, as well the practical side studying several proverbial extracts chosen from Ali Ibn Abi Taleb 'Nahj El-Balagha'' urging the reader to study the presence of its referential specificities and components that are necessary for enriching any cohesive text .

Keywords: reference - Endophora- Exophora- Anaphora- Cataphora.

إنّ الحكم المختارة مثلما يُفِيدُ عنوان المقال، منتقاة من قِسْم الحِكَمِ والمواعظ من كتاب "نهج البلاغة" لصاحبه الإمام علي بن أبي طالب، والكتاب السالف الذّكر يحتوي: خطب المذكور، ورسائله، وكتبه، ومواعظه، وحكمه، التي جمعها الشّريف الرّضي.

إنّ عملية الانتقاء تمّت على أساس عشوائي، والمفيد من ذلك أنْ تصحَّ نتائج البحث التي أُخِذَتْ من الجُزْءِ على الكُلِّ، فليس فيما قَبْلَ ذلك توجيه ولا تغريض (من الأحكام القبلية النفعية) هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا يصحّ بأيّ حال من الأحوال أَنْ يُدْرَكَ الكُلُّ بالكُلِّ، وقد سَبَقَتْ العلوم التجريبية والفيزيائية إلى ذلك فيما سُمِّيَ الاستقراء الناقص.

أمَّا الأداة التي في ضوئها تمّ فرز العناصر الإحالية وتصنيفها، وكشف بُنَاهَا الفاعلة فيما يشكّل طبيعتها كموضوع ووسيلة، فَأُخِذَتْ من فرع معرفي، وفي الوقت ذاته من اختيار منهجي اصْطُلِحَ عليه من بين ألفاظ أخرى " نحو النص ".

وقد أشرت إلى موضع الحكمة برقمها كما هو الشأن في نسختها المشهورة (نسخة الشريف الرّضي)، وبقية الشروح لها، وفي هذا فائدة: أنّ الإحالة إليها برقمها في المتن لا يغيّر من الإحالة إليها بالتهميش في الحاشية، ويزيد الأوّل على الثاني أنّه أقلّ بكثير منه في اتخام المقال بقول أو لفظ لا يُقَدّم فضلا من النفع، ولو بأدنى ما يمكن أنْ يكون.

إنّ النّص بناء مكوّن من وحدات صغرى جزئية، تحكمها علاقات مختلفة، تُؤَدَّى بأدوات ربط متعدّدة، سواء أكانت أدوات ربط زمني، أم أدوات ربط شرطي، أم روابط إحالية وإشارية وغيرها. وما دام النّص قطعة من اللغة أو متتاليات متتابعة متراصة، فإنّ هناك علاقات تحكم هذه البنى المتتابعة، فالنّص إذن من حيث هو علامات دالة كائن مركّب، ووحداته جمل لا يدركها الفكر إلاّ منظّما أو مرتّبًا *Organizer*، والترتيب الأوّل هو ما تفرضه خطية الخطاب، إذ ترد جملهُ في تتابع قسري لا مهرب منه، وهذا التتابع تفرضه قواعد النظام في اللغة،[1] على أنّ الترابط بين هذه الوحدات المتتابعة، يتمظهر من خلال أدوات تحققه، ومنها الإحالة *Reference*.

I. الإحالة:

01. مفهومها:

تعدّ الإحالة من الإشكاليات الأساسية في اللغة، فاللغة نفسها كما يذكر الأزهر الزناد« نظام إحالي، يحيل على ما هو غير اللغة،» [2] والإحالة نوع من علاقات التعلّق بين الجمل

تتم هذه العلاقات بين عنصرٍ وآخر، وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر وبين متتالية برمّتها سابقة أو لاحقة.(3)

ويطلق هاليداي *Michael Halliday*(1925 - ...) ورقية حسن *Ruqaiya Hasan* (1931-2015) تعلّق عنصر بما سبقه: علاقة قبليّة، وتعلّقه بما يلحقه: علاقة بعدية، ويمكن التمثيل لهاتين العلاقتين كما يأتي:(4)

س ← ص علاقة قبلية

س → ص علاقة بعدية

وتُعَدُّ الإحالة خاصيّة اللغة، إذْ هي من المعوّضات فيها، أي تعويض عنصر بعنصر آخر على سطح النّص. ويدعو الأزهر الزناد إلى ضرورة التفريق بين عنصرين أساسين في الإحالة، وهما العناصر الإشاريّة والعناصر الإحالية:

فالعناصر الإشارية تعد معلمًا لذاتها، أي لا يتم فهمها أو إدراكها اتّكاء على غيرها، وهي وحدات معجمية، أو أسماء مفردة، تشمل كل ما يشير إلى: ذات، أو موقع، أو زمن، إشارة لا تتعلّق بأخرى سابقة أو لاحقة، أمّا العناصر الإحالية، فتُطلق على ما لا يملك دلالة مستقلّة في ذاتها، وهي نقيض العناصر الإشارية، بمعنى أنها تحيل على عناصر أخرى ذكرت في أجزاء من النص، وتقوم على شرط جوهري، وهو التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما، وبين ما أعيد ذكره في مقام آخر.(5)

ويمكـــن أن نضرب مثـــالا عن العناصـــر الإحاليـــة والعناصر الإشاريـــة في الآية الآتية: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾﴾ [المزمل: 15]. فالعناصر الإحالية في هذه الآية هي ضمير المتكلم الدال على الجمع في (أرسلنا-أرسلنا)، فهي عناصر إحالية إلى محال إليه،(*) غير مذكور في هذه الآية (عنصر إشاري)، بينما يظهر العنصر الإشاري للتوكيد في سورة الكوثر في قوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ﴿٢﴾﴾ [الكوثر:1-2]، فالعنصر الإحالي

هو ضمير المتكلّم الدّال على الجمع، المرتبط بإنَّ (إنَّا)، وهو المتكلّم المذكور في الآية الثانية (ربّك).[6]

من هنا يتأسس مبدأ واضح في الإحالة، وهو العودة إلى المتتاليات الجملية يمينا ويسارًا في بحث أفقي؛ بغية العثور على هذا الضائع/المتخفّي المحال إليه، « وبذلك يصبح البحث عن العنصر الإشاري، أو المشاركة إليه وما يحيل عليه، ضرورةً لا اختيارًا، لتتجلَّى الدّلالات من التراكيب اللغَّوية، سواء كان الرّبط داخليًّا، أي بين محيل وعنصر إشاري داخل النص، أو بين عنصر إحالي داخل النص، وعنصر إشاري خارجه.» [7]

02. **أقسامها**:

تُصنّف الإحالة إلى صنفين رئيسين وهما: الإحالة المقامية، أي إلى خارج النّص *Exophora*، والإحالة النصية، أي إحالة إلى داخل النص *Endophora*.

كما يأتي:[8] *Ruqaiya Hasan* ورقية حسنMichael Hallid*ay* ويوضحها هاليداي

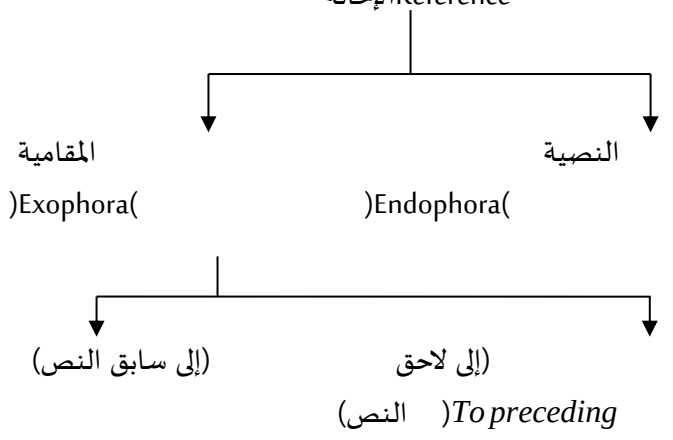

ويصنّف كلماير *w .kallmeyer* صيغ الإحالة، حسب الاتجاه إلى مجموعتين أساسيتين، يوضحها كما يأتي:

- صيغ إحالة خلفية (مذكور سابق)، يُحيل إلى عنصر تعلّق في السياق السابق.
- صيغ إحالة أمامية (مذكور لاحق) تحيل إلى عنصر تعلّق في السياق اللاّحق.[9]

إنّ معالجة إشكالية الإحالة بأصنافها (الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة)، ودورها في الترابط النصي، وتحقيق التّماسك، مطروح في الدّراسات اللسانيات الحديثة، على يد ثلّة من الدارسين المعاصرين، أمثال: كلماير *kallmeyer. w*، وإيزنبرج *Isenberg Horst* (1937-.....)، وهاليداي *Michael Halliday*، وغيرهم. وتعدّ هذه الدراسات إفرازات طبيعية لضرورة تجاوز الجملة، كإطار وحيد في التحليل، وعدم الاكتفاء بتحليل جمل معزولة عن بعضها، ويضرب كلماير *kallmeyer. w* مثالا عن ذلك بالجملة الآتية: "منذ خمسة أيام ترقّب بلهفة".

إنّ من غير الممكن حسب كلماير *kallmeyer. w* أنْ تصاغ قواعد شاملة للضمير (هو) في هذه الجملة، أو في غيرها من الجمل المماثلة، ولنا أن نتساءل، من هو؟ في هذه الجملة[10]؛ ونتيجة هذا الواقع يُصبح بحث القواعد المطّردة لورود صيغة الإحالة لا يجري إلاّ على تتابع من عناصر لغوية، يضمّ على الأقل العناصر المشكلة في كلّ علاقة إحالة، وهي عنصر التّعلق، وصيغة الإحالة التّابعة له؛[11] إذ نجد ذواتنا إزاء ذلك، متجاوزين حدود الجملة الواحدة للإجابة عن أسئلة: الضمائر، والعائدات عليها، وأسماء الإشارة، والمشيرات إليها، وهنا تكمن وظيفة الإحالة، ومدى تحقيقها للتماسك بين وحدات سطح النّص، واستمراريتها، « فالإحالة تقوم بدور بارز في إنشاء التّماسك الدّلالي للنّص، إذ إنّ شيوع ورود صيغ الإحالة الممكن تحديدها في كل نص، تبرّر أنّ الإحالة تشغل ضمن العناصر المؤثرة في تماسك النص مكانًا بارزًا، ويكون بحثُها من خلال نحو النص؛ لتقديم القواعد التي يجب أن تفي بقيود ما يسمّى بالنصيّة.» [12]

II. الأبنية الإحالية في حكم نهج البلاغة:

تطالعنا الحكم في نهج البلاغة، نصوصًا متفرّقة، كما وردت في ما جمعه الشريف الرّضي (359–406 ه)، من كلام الإمام علي بن أبي طالب، تستدعي القارئ للنظر في خصوصيّة بناها الإحالية، ومدى توفُّر أو حضور مختلف العناصر الإحالية، المفترض وجودها في أي نصّ، يتّصف بالترابط أو التماسك؛ من هنا تأتي رغبة الباحث في الكشف عن حضور الضمائر، وأسماء الإشارة، وكذا الأسماء الموصولة في متن الحكم، وقبل التفصيل في ذلك حبذا لو نوضّح أنواع الإحالات من خلال أخذ عينات من هذه الحكم للدراسة والتحليل:

01. الإحالة النصية:

أ. الإحالة إلى سابق:

ويطلق عليها أيضا الإحالة القبلية أو العائد القبلي، الذي يأتي نظير العائد البعدي، ويُحدد العائد أصلا باعتباره إقامة علاقة تأويلية في ملفوظ، أو عدد من الملفوظات بين مقطعين على الأقل، توجه أولاهما تأويل الأخرى أو الآخر،[13] ويغلب هذا الصنف من الإحالات في الحكم، إذ تحيل ضمائر الغيبة، (ظاهرة أو مستترة) إلى عنصر سابق مذكور، ومن أمثلة ذلك: الحكمة 03 :[...وَالفَقْرُ يُخْرِسُ الْفَطِنَ عَنْ حُجَّتِهِ، وَالْمُقِلُّ غَرِيبٌ فِي بَلْدَتِهِ]، إذْ أحال الضمير المتصل (الهاء) في كلتا الجملتين إلى مذكور سابق، وهو الْفَطِنَ والمقلّ، وشغلا وظيفة المضاف إليه.

والأمر ذاته في الحكمة 26: [مَا أَضْمَرَ أَحَدٌ شَيْئاً إِلاَّ ظَهَرَ فِي فَلَتَاتِ لِسَانِهِ، وَصَفَحَاتِ وَجْهِهِ]، إذْ أحالت الهاء في لسانه ووجهه إلى (أَحَدٌ)، كما أحال الضمير المستتر والمتعلّق بالفعل ظهر إلى لفظة (شَيْئاً)، وربطت بين عناصر الحكمة الواحدة، وكذلك الحكمة 72: [نَفَسُ الْمَرْءِ خُطَاهُ إِلَى أَجَلِهِ]، التي اشترك فيها الضميران المتصلان في (خُطَاهُ، وأَجَلِهِ)، وأحالا إلى عائد واحد، وهو المرء.

وترتبط ضمائر الغيبة في الحكم، -وقد عدّها هاليداي *Michael Halliday*، ورقية حسن *Ruqaiya Hasan* من أهم العوائد-دائما، إلى مفسِّر يزيل اللبس عنها؛ لذلك هي ضمائر غير حرّة، سواء أكانت في حيّز(**) الجملة التي تحتوي الضمير، أم في حيّز يتجاوزها.[14]

إنّ جدوى الإحالة لمعرفة خصوصيّة ترابط وتماسك الحكمة، لا شك يخرجنا عن إطار الجملة الواحدة والبحث في قواعدها وقوانينها في سياق أوسع يتجاوز المستوى النّحوي، وهو ما يؤكده سعيد حسن بحيري (1953 م-....)، بقوله: « أنَّ قيمة الإحالة لا تتَّضح على المستوى النحوي وضوحًا تامًّا، بل يجب أن يُنظر إليها من منظور يوسّع قدر التداخل بين الأبنية، ويعقد صلة واضحة، ومستمرة بين السياقات أو المحيطات التي تحكُم دلالاتها العامة والخاصة، فينكشف بجلاء جدوى البحث عن القوانين أو الضوابط التي تحقق الترابط أو التماسك النصي.» [15]

ولنتأمل الحكمة 76: [وَيْحَكَ! لَعَلَّكَ ظَنَنْتَ قَضَاءً لاَزِماً، وَقَدَراً حَاتِماً! ... إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ (هو) أَمَرَ (هو) عِبَادَهُ (هو) تَخْيِيراً، وَنَهَاهُمْ (هو) تَحْذِيراً، وَكَلَّفَ (هو) يَسِيراً، وَلَمْ يُكَلِّفْ (هو) عَسِيراً، وَأَعْطَى (هو) عَلَى الْقَلِيلِ كَثِيراً، وَلَمْ يُعْصَ (هو) مَغْلُوباً، وَلَمْ يُطَعْ (هو) مُكْرِهاً، وَلَمْ

يُرْسِلِ(هو) الأَنْبِيَاءَ لَعِباً، وَلَمْ يُنْزِلِ (هو) الكُتُبَ لِلْعِبَادِ عَبَثاً، وَلاَ خَلَقَ (هو) السَّماوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً...].

تمثّل هذه الحكمة صنف الإحالة إلى مذكور سابق، وهو لفظ الجلالة "الله"، إذ تمّت الإحالة إليه بسلسلة من الضمائر الظاهرة المتصلة، في: (سُبْحَانَهُ، عِبَادَهُ)، أو الضمائر المستترة التي شغلت في أغلبها وظيفة الفاعل.

وقد دلّت جُلّها على أفعال الخالق سبحانه، مرتبطة بإرادته في تسيير شؤون الخلق، ويمكن أن نشير من خلال هذه الحكمة وغيرها، إلى ظاهرة التقارن الإحالي، وهي « تشارك عائد أو عائدين أو أكثر مع المفسّر في الإحالة على المتصوّر المرجعي،» (16) أي تعدّد العناصر المحيلة، وهي في الحكمة السابقة، مختلف الضمائر المستترة، مع أحادية المحال عليه، وهو "الله"، والحقيقة أنّ هذا النّوع من الإحالة حاضر بقوة في الحكم؛ وهو دليل تماسك الحكمة في ما بينها، خاصّة في تعاملنا مع طِوَالِ الحكم كما هو واضح في الحكمة 275: [النَّاسُ فِي الدُّنْيَا عَامِلاَنِ: عَامِلٌ فِي الدُّنْيَا لِلدُّنْيَا، قَدْ شَغَلَتْهُ دُنْيَاهُ عَنْ آخِرَتِهِ، يَخْشَى (هو) عَلَى مَنْ يُخَلِّفُ الْفَقْرَ، وَيأْمَنُــ (هو) ــهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَيُفْنِي عُمُرَهُ فِي مَنْفَعَةِ غَيْرِهِ...]، إنّ هذه الضمائر المتعدّدة أحالت إلى مذكور سابق، وهو (عَامِلٌ فِي الدُّنْيَا لِلدُّنْيَا)، وأحالت عليه رابطة أواصر الكلمات بعضها ببعض، ولئن أردنا أن يحيل كل ضمير بنفسه على المحال عليه، تحصلنا على النّص الآتي: النّاس في الدّنيا عاملان: عامل في الدّنيا للدّنيا، قد شغلت عامل الدّنيا للدّنيا دنياه عن آخرته، يخشى عامل في الدّنيا للدّنيا على من يخلِّف الفقر، ويأمن عامل في الدّنيا للدّنيا من يخلف الفقر على نفسه، فيُفني عامل في الدّنيا للدّنيا عمره في منفعة غيره، هذا مع إهمال الضمائر المتصلة التي تحيل هي أيضا عليه (دُنْيَاهُ ، آخِرَتِهِ ، نَفْسِهِ ، عُمُرَهُ ، غَيْرِهِ)، إذْ يبدو النّص غير مقبول تمامًا، والمقبولية شرط من شروط النصيّة التي سنّها دي بوجراند (1946 –2008) *Robert-Alain de Beaugrande* ودريسلر *Dressler*. إنّ هذا النّص المتحصَّل عليه وإن كان مقبولا منطقيا، فهو غير مقبول بنويًا، بحكم حلِّ المفسِّر (المحال عليه) محل الضمائر؛ ولذلك فإنّ» مراعاة بناء النّص، وانسجام معناه بمقتضى ترتيب مكوّناته، يُرجّح (...) ترابط الضمائر فيما بينها أوّلا، ثمّ إحالتها مجتمعة على المفسّر الواحد.» (17)

إنّ فكرة التّقارن الإحالي غير مطروحة بشدّة في حكم نهج البلاغة، وذلك أن كثيرًا من الحكم تتميز بالقصر، ولا تعدو الضمائر المكوّنة لوحداتها أن تحيل إلى مفسِّر واحد، في مثل، الحكمة 284: [قَلِيلٌ تَدُومُ عَلَيْهِ أَرْجَى مِنْ كَثِيرٍ مَمْلُول مِنْهُ]، إذْ أحالت الهاء في (عَلَيْهِ) إلى قليل، وأحالت الهاء الثانية في (مِنْهُ) إلى كثير.

والحكمة 285: [إذَا أَضَرَّتِ النَّوَافِلُ بالْفَرَائِضِ فَارْفُضُوهَا]، أي فارفضوا النوافل؛ ولذا يمكن الاستنتاج بأنّ الحكمة متماسكة في ذاتها، ومترابطة أشدّ ما يكون التّرابط، هذا مع أن الكثير من الحكم تخلو من أدوات الربط، من مثل، الحكم الآتية:

- الحكمة 290: [قَطَعَ الْعِلْمُ عُذْرَ الْمُتَعَلِّمِينَ]

[فعل + فاعل + مفعول مضاف + مضاف إليه].

- الحكمة 16: [مَا كُلُّ مَفْتُونٍ يُعَاتَبُ].

[ما النافية + مبتدأ مضاف + مضاف إليه + فعل مضارع مبني للمجهول والجملة منه خبره)]

- الحكمة 348: [يَوْمُ الْعَدْلِ عَلَى الظَّالِمِ أَشَدُّ مِنْ يَومِ الْجَوْرِ عَلَى الْمَظْلُومِ].

مجرور [مبتدأ مضاف + مضاف إليه +جار + مجرور+ خبر + جار + مضاف+ مضاف إليه + جار +مجرور].

ب. الإحالة إلى لاحق:

يطلق عليها أيضًا الإحالة الأمامية، وهي نظير الإحالة إلى سابق، فالمحال عليه يُذْكَرُ بعد ذكر العناصر المحيلة، «إذ تقع حين يحيل عنصر لغوي أو مجموعة عناصر (...) إلى عنصر آخر لاحق، أو مجموعة عناصر لاحقة في النّص،»[18] ويبدو أنّ هذا الصنف من الإحالات أقلّ شيوعًا في الاستعمال اللغوي مقارنة بنظيره، أي الإحالة إلى سابق، وهو أقلّ شيوعًا في حكم نهج البلاغة أيضًا، ولننظر في الحكمة الآتية:

بِنَفْسِهِ **مَنِ** اسْتَشْعَرَ الطَّمَعَ، **وَرَضِيَ** بِالذُّلِّ **مَنْ** كَشَفَ عَنْ ضُرِّهِ، وَهَانَتْ الحكمة 02: [**أَزْرَى** عَلَيْهِ **نَفْسُهُ مَنْ** أَمَّرَ عَلَيْهَا لِسَانَهُ].

تقدّمت جمل جواب الشرط في هذه الحكمة عن جمل الشرط، لغاية في نفس المتكلم، وهي التذكير بالمصير والعاقبة لكل من جعل الطمع شعارا، ورضي بالذل، إذ وردت الضمائر: المتصلة، والمستترة، والمرتبطة بـ: بِنَفْسِهِ، أَزْرَى (هو)، ورَضِيَ (هو) ونَفْسُهُ، محيلة إحالة

بعدية إلى ما بعد (من)، الذي تضمنته الجمل الشرطية: من استشعر الطمع، من كشف عن ضره، ومن أمَّرَ عليها لسانه، فارتبط لاحق هذه البنى المشكلة للحكمة بسابقها.

02. **الإحالة المقامية:**

وهي إحالة إلى المقام، أو السياق المتعلّق بالنص، بمعنى وجود ما يدلّ أو يحيل داخل النّص على خارجه؛ ولذلك فهي تسمّى إحالة خارج النّص أو خارج اللغة *Exophora*، إلى جانب تسميتها بالمقامية *Situational* [19].

تتوفر بعض الحكم على إحالة إلى خارج النّص، إذ يُحيل فيها الضمير عادة إلى مذكور خارج الحكمة، وتتعلّق هذه الحكم عادة بملابسات يرويها الشريف الرّضي (359-406هـ) قبل ذكر قول الإمام علي رضي الله عنه، ومنه الحكمة 13: [خَذلُوا الحَقَّ وَلَمْ يَنْصُرُوا البَاطِلَ]، إذْ تحيل واو الجماعة في (خَذَلُوا) وفي (يَنْصُرُوا) إلى غير مذكور في هذا النّص، أو الحكمة، ويتساءل القارئ عن محال عليه لا يُوضّحه متن الحكمة، وإنّما تقديم الشريف الرضي(359 – 406 هـ) لها: « قال في الذين اعتزلوا القتال معه،» [20] ومنه الحكمة 195: [هُمُ الَّذِينَ إِذَا اجْتَمَعُوا غَلَبُوا، وَإِذَا تَفَرَّقُوا لَمْ يُعْرَفُوا...]، فالضمير (هُمُ)، والاسم الموصول (الَّذِينَ) يشيران إلى الغوغاء أو العامّة، ولولا تقديم الشريف الرضي لها لما فُهِمَ المراد بهذين الضميرين، ويذكر ابن أبي حديد (586 – 656 هـ) أنّ الحسن كان إذا ذكر الغوغاء، وأهل السّوق قال: قتلة الأنبياء، وكان يقال: العامّة كالبحر إذا هاج أهلك راكبه[21]، ومثله الحكمة 484، والتي نهى فيها الإمام علي زياد بن أبيه عن تقديم الخراج، ولولا معلومات السياق التي زودنا بها جامع هذه الحكم لما تبيّنّا حقيقة المخاطب، وتبدو الحكم في كثير منها محاطة بملابسات المقال، تحتاج - وإن لم نجد بالضرورة ضمائر تحيل إلى خارج النّص- إلى من يفكّ شفرتها، ويستوعبها، ويفهمها حق الفهم .

03. **إحالات منمذجة:**

أ. **الإحالة بالضمائر:**

يعدّ الضّمير في النحو العربي، من علامات الإضمار والإخفاء، وهو« العلامة التي تعوّض الاسم الدال على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، فهي قناعه، تخفيه، ويتستّر بها،»[22] وتُعدّ الضمائر من المبهمات، التي تحتاج إلى من يفسّرها، ممّا يدعو القارئ إلى البحث في مساحات النّص، والنظر في العلاقات بين وحداته للعثور على ما يحيل عليه، «فالضمير مربوط دائما إلى المفسِّر، بحكم كونه لا يستعمل بدونه في الغالب.» [23]

كما تحيل ضمائر المخاطب بأنواعها إلى مذكور أحيانًا، وغير مذكور أحيانًا أخرى، ففي أوّل حكمة يطالعنا بها قسم المواعظ والحكم: [كُنْ فِي الْفِتْنَةِ كَابْنِ اللَّبُونِ، لاَ ظَهْرٌ فَيُرْكَبَ، وَلاَ ضَرْعٌ فَيُحْلَبَ] يُوَجَّهُ الخطاب إلى متلقٍّ ارتبط بفعل الأمر (كُنْ)، ومثله في الحكمة 27 (أمشِ): [امْشِ بِدَائِكَ، مَا مَشَى بِكَ]، وفي الحكمة 33 (كن سمّحًا): [كُنْ سَمَحاً، وَلاَ تَكُنْ مُبَذِّراً، وَكُنْ مُقَدِّراً، وَلاَ تَكُنْ مُقَتِّراً]، وأحيانًا أخرى يرتبط هذا المخاطب المفرد المذكر أيضا بجمل الشرط كما في الحكم الآتية:

- الحكمة 29: [إِذَا كُنْتَ فِي إِدْبَار، وَالْمَوْتُ فِي إِقْبَال، فَمَا أَسْرَعَ الْمُلْتَقَى!] إذا كنت... فما
- الحكمة 60: [إِذَا حُيِّيْتَ بِتَحِيَّة فَحَيِّ بِأَحْسَنَ مِنْهَا، وإِذَا أُسْدِيَتْ إِلَيْكَ يَدٌ فَكَافِئْهَا بِمَا يُرْبِي عَلَيْهَا]

إِذَا حُيِّيْتَ...فَحَيِّ، وإِذَا أُسْدِيَتْ... فَكَافِئْهَا.

ويظهر المخاطب في كاف المخاطبة المقترنة بالأفعال والأسماء على حدّ سواء، وهو غير مذكور، أو معيّن بالضرورة في الحكمة، من مثل الحكمة 301:[أَصْدِقَاؤُكَ ثَلاَثَةٌ، وَأَعْدَاؤُكَ ثَلاَثَةٌ: فَأَصْدِقَاؤُكَ: صَدِيقُكَ، وَصَدِيقُ صَدِيقِكَ، وَعَدُوُّ عَدُوِّكَ. وَأَعْدَاؤُكَ: عَدُوُّكَ، وَعَدُوُّ صَدِيقِكَ، وَصَدِيقُ عَدُوِّكَ] أصدقاؤك ثلاثة، وأعداؤك ثلاثة. وفي الحكمة 307 :[رَسُولُكَ تَرْجُمَانُ عَقْلِكَ، وَكِتَابُكَ أَبْلَغُ مَا يَنْطِقُ عَنْكَ]، وكذا في الحكمة 274:[أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْناً مَا، عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْماً مَا، وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْناً مَا، عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْماً مَا]، وإذا كان كاف المخاطبة في الحكمة 298 خاصٌ يحيل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ساعة دُفِنَ: [إِنَّ الصَّبْرَ لَجَمِيلٌ إِلاَّ عَنْكَ، وَإِنَّ الْجَزَعَ لَقَبِيحٌ إِلاَّ عَلَيْكَ، وَإِنَّ الْمُصَابَ لَجَلِيلٌ، وَإِنَّهُ بَعْدَكَ وَقَبْلَكَ لَجَلَلٌ]، فإنّ كاف المخاطبة في الحكم التي سبقتها عام، أو غير معين، لا في متن الحكمة، ولا في خارجها، وهو ممّا لا يمكن أن يستشفّه القارئ إلا بالبحث في السياق الخارجي للنص، بل لعلّ الشّريف الرّضيّ (359-406 ه) تعمّد عدم ذكر هذا المخاطب؛ لأنّ الحكمة عالمية في مضمونها، وليس من ضرورة لتحديده.

وكذلك يتغيّر المخاطب المفرد إلى المخاطب الجمع في الحكمة 133: [اسْتَنْزِلُوا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ]، والحكمة 156: [استعْصِمُوا بِالذِّمَمِ فِي أَوْثَادِهَا]، والحكمة 193: [إِنَّ هذِهِ الْقُلُوبَ تَمَلُّ كَمَا تَمَلُّ الأَبْدَانُ، فَابْتَغُوا لَهَا طَرَائِفَ الْحِكْمَةِ]، إنّ نظرة عامّة على الحكم؛ تفضي إلى أنّ الإمام علي في كل مقام من مقاماتها، يوجه كلامهُ إمَّا لابنه أو أحد أصحابه، وفي بعض

الحكم، لا يوجَّه خطابه إلى خاصّ بالضّرورة، بل إلى العبد أو الإنسان أو ابن آدم، فهي رسالة إليه لينظر في عجائب ذاته 08: [اعْجَبُوا لِهذَا الإِنْسَانِ يَنْظُرُ بِشَحْمٍ، وَيَسْمَعُ بِعَظْمٍ، وَيَتَنَفَّسُ مِنْ خَرْمٍ]، وإلى الإنسان ليتّقي ربّه، والحكمة 206 : [اتَّقُوا اللهَ تُقَاةَ مَنْ شَمَّرَ تَجْرِيداً، وَجَدَّ تَشْمِيراً، وَأَكْمَشَ فِي مَهَلٍ، وَبَادَرَ عَنْ وَجَلٍ، وَنَظَرَ فِي كَرَّةِ الْمَوْئِلِ، وَعَاقِبَةِ الْمَصْدَرِ، وَمَغَبَّةِ الْمَرْجِعِ]، رسالة لمن يريد دار الآخرة، وتذكيرًا بعاقبة الموت، في الحكمة 199: [أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّقُوا اللهَ الَّذِي إِنْ قُلْتُمْ سَمِعَ، وَإِنْ أَضْمَرْتُمْ عَلِمَ، وَبَادِرُوا الْمَوْتَ الَّذِي إِنْ هَرَبْتُمْ أَدْرَكَكُمْ، وَإِنْ أَقَمْتُمْ أَخَذَكُمْ، وَإِنْ نَسِيتُمُوهُ ذَكَرَكُمْ].

وإذا نظرنا إلى المحال إليه، واشتراك الكثير من الحكم في الإحالة إليه، من خلال مختلف العناصر الإحالية الموجودة في الحكم: ضمائر، أسماء موصولة؛ نستشف بأنّ استقلالية الحكم باعتبارها نصوصًا جزئية، لا يعدو أنْ يكون أمرًا شكليّا، وهو ما يطرح إشكالية تجاوز الإحالة حدود الحكمة الواحدة، وعلاقتها بباقي الحكم، رغم ورودها مستقلة.

ب. الإحالة بالأسماء الموصولة:

تعدّ الأسماء الموصولة مثل الضّمائر من المبهمات أيضا، والمبهم يحتاج إلى ما يزيل اللّبس عنه ويوضّحه، وقد نصّ النّحاة على أنّ صلة الموصول هي التي تقوم بهذا، إنّ الاسم الموصول مبهم مغرق في الإبهام، فلا سبيل لأنْ يتبيّن معناه إلاّ بما بعده، فهو معه كالكلمة الواحدة، وهذا يقتضي أن تأخذ هذه الكلمة موقعًا إعرابيا واحدًا، يطلق على رأس الجملة، على الاسم الموصول، كما هو الحال في المضاف والمضاف إليه، وكما هو إعطاء حكم الاسم التّابع حكم الاسم المتبوع،[24] وهذا القول دون شك يؤكد الصلة بين الأسماء الموصولة وصلاتها، والتلازم بينهما، إذ يستحيل أن ترد هذه الأسماء الموصولة فرادى في النّص، وإنما يقتضي فهمها، وإدراكها بما يتعلّق بها من الكلمات والجمل، ولئن كانت بعض الأسماء الموصولة، تكتفي بوظيفة التعويض، كما يذكر ذلك الأزهر الزناد، فإنّها من زاوية أخرى يزدوج دورها، إذ تعوّض، وتحقّق الرّبط التّركيبي في النص.[25]

يلفت النظر في الحكم استخدام الإمام علي بن أبي طالب العديد من الأسماء الموصولة، ومنها: من، وما، والذي، والتي، والذين، ويلفت الانتباه أكثر استخدام جمل اسم الموصول: مَنْ، وما، في العديد من الحكم، ويعلّق الدكتور خليل أحمد عمايرة على هذا

النمط بأنه هو الأساس، إذ كان يعتمد في النظر إلى الأساس على الأكثر تداولا واستعمالاً،[26] وهذه جملة الحكم التي استعمل فيها اسم الموصول مَنْ، ومَا:

- الحكمة 12: [أَعْجَزُ النَّاسِ مَنْ عَجَزَ عَنِ اكْتِسَابِ الإِخْوَانِ، وَأَعْجَزُ مِنْهُ مَنْ ضَيَّعَ مَنْ ظَفِرَ بِهِ مِنْهُمْ].
- الحكمة 42: [رَحِمَ اللهُ خَبَّابَ بن الأَرَت، فَلَقَدْ أَسْلَمَ رَاغِباً، وَهَاجَرَ طَائِعاً، وَعَاشَ مُجَاهِداً، طُوبَى لِـــمَنْ ذَكَرَ الْمَعَادَ، وَعَمِلَ لِلْحِسَابِ، وَقَنِعَ بِالْكَفَافِ، وَرَضِيَ عَنِ اللهِ].
- الحكمة 57: [مَنْ حَذَّرَكَ كَمَنْ بَشَّرَكَ].
- الحكمة 76: [...وَلاَ خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً...].
- الحكمة 80: [...أَنَا دُونَ مَا تَقُولُ، وَفَوْقَ مَا فِي نَفْسِكَ].
- الحكمة 84: [عَجِبْتُ لِـمَنْ يَقْنَطُ وَمَعَهُ الاسْتِغْفَارُ].
- الحكمة 87: [الْفَقِيهُ كُلُّ الْفَقِيهِ مَنْ لَمْ يُقَنِّطِ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، وَلَمْ يُؤْيِسْهُمْ مِنْ رَوْحِ اللهِ، وَلَمْ يُؤْمِنْهُمْ مِنْ مَكْرِ اللهِ].
- الحكمة 88: [أَوْضَعُ الْعِلْمِ مَا وُقِفَ عَلَى اللِّسَانِ، وَأَرْفَعُهُ مَا ظَهَرَ فِي الْجَوَارِحِ وَالأَرْكَانِ].
- الحكمة 92: [....إِنَّ وَلِيَّ مُحَمَّدٍ مَنْ أَطَاعَ اللهَ وإِنْ بَعُدَتْ لُحْمَتُهُ، وَإِنَّ عَدُوَّ مُحَمَّدٍ مَنْ عَصَى اللهَ وَإِنْ قَرُبَتْ قَرَابَتُهُ].
- الحكمة 103: [لاَ يَتْرُكُ النَّاسُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ لِاسْتِصْلاَحِ دُنْيَاهُمْ إلاَّ فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِمْ مَا هُوَ أَضَرُّ مِنْهُ].
- الحكمة 107: [لاَ يُقِيمُ أَمْرَ اللهِ سُبْحَانَهُ إلاَّ مَنْ لاَ يُصَانِعُ، وَلاَ يُضَارِعُ، وَلاَ يَتَّبِعُ الْمَطَامِعَ].
- الحكمة 111: [كَيْفَ تَجِدُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: كَيْفَ يَكُونُ حَالُ مَنْ يَفْنَى بِبَقَائِهِ، وَيَسْقَمُ بِصِحَّتِهِ، وَيُؤْتَى مِنْ مَأْمَنِهِ].

ورد اسم الموصول "مَنْ" في بعض الحكم السابقة خبرا لمبتدأ مذكور قبلها، فأحالت إلى ماسبقها، فربطت بين ركني الجمل الاسمية المكونة لتلك النصوص، فـ"أَعْجَزُ النَّاسِ" في الحكمة 12 مثلا وقعت مبتدأ خبره اسم الموصول وصلته، " مَنْ عَجَزَ عَنِ اكْتِسَابِ الإِخْوَانِ"، كما احتوى الشطر الثاني من الحكمة ذاتها "وأعجزُ منه **من** ضيَّع **من** ظفر به منهم" على

اسمين موصولين، وقع الأوّلُ منهما خبرا للمبتدأ "أعجزُ"، ووقع الثاني مفعولا به للفعل "ضيَّع".

كما ورد الاسم الموصول "مَا" خبرا في الحكمة 88 للمبتدأ "أوضعُ العلم" في الشطر الأول من الحكمة، وخبرا للمبتدأ "أرفعُه" في الشطر الثاني، كما وقعت جارا ومجرورا في قوله:" طوبى لمن ذكر المعاد، وعجبت لمن يقنط"، والأمثلة كثيرة، لا يسعنا ذكرها جميعا.

إن الاسم الموصول "من" جاء دالاً على العموم (مؤنث أو مذكر أو جمع)، مخاطباً المتكلم من خلاله -عبر كافة الحكم-الإنسانَ المقصود بالتأمل، المحمول على النظر في ذاته، بغض النَّظر عن المخاطَب الفعلي الذي يحدّدهُ السّياق، وكأنَّه يريد أنْ يقول له: « أيّها المخلوق أذعن لقدرة الخالق، وتأدّب طوْعًا في عبادته،»[27] وكأنّ "من" الموصولية في حكم النهج بتكرُّرها في كل مرة في الحكم تحيل إلى مخاطَب واحد، وهو الإنسان.

ومن الأسماء الموصولة أيضا: الذي، والتي، ومن استعمالاتها الحكم الآتية: الحكمة 273: [يَابْنَ آدَمَ، لاَ تَحْمِلْ هَمَّ يَوْمِكَ الَّذِي لَمْ يَأْتِكَ عَلَى يَوْمِكَ الَّذِي قَدْ أَتَاكَ، فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ مِنْ عُمُرِكَ يَأْتِ اللهُ فِيهِ بِرِزْقِكَ]، وكذلك في الحكمة 199 :[أَيُّهَا النَّاسُ، اتّقُوا اللهَ الَّذِي إِنْ قُلْتُمْ سمِعَ... وَبَادِرُوا الْمَوْتَ الَّذِي إِنْ هَرَبْتُمْ أَدْرَكَكُمْ...]، وغيرها من الحكم، إذ ورد اسم الموصول صفة لاسم سابق، أو مذكور سابق، "فالذي لم يأتك" جملة صفة لـ "يومك"، وجملة [الذي إنّ قلتُم سمع]، جملة صفة أيضًا لله عزّوجلَّ الذي من أسمائه السميع، وقد ارتبط اسم الموصول في بعض الحكم ومنها الحكمة 195 :[هُمُ الَّذِينَ إِذَا اجْتَمَعُوا غَلَبُوا، وَإِذَا تَفَرَّقُوا لَمْ يُعْرَفُوا...] بالضمير(هم)، وقد جاء هذا الارتباط للتأكيد، والتعريف بالغوغاء الذين في اجتماعهم الغلبة، وفي تفرّقهم عدم المعرفة؛ ليحقق بذلك اسم الموصول، وصلته الترابط بين شطري كل حكمة من الحكم السابق ذكرها، ويساهم في تماسكها.

ج. الإحالة بأسماء الإشارة:

تعدّ أسماء الإشارة من العناصر الإحالية، التي تربط بين الوحدات اللسانية المشكلة للنص، والتي تنتظم أفقيا، كنسيج لغوي، يتعلّق بعضُه ببعض، إذ لا يمكن فقه هذا التّعلّق إلاّ بإدراك معاني هذه الوحدات، فالاتساق دلالي، كما ذُكِرَ قبلاً، ويتوقف على تحليل مكوّنات النص، وتعد أسماء الإشارة مثلها مثل الأسماء الموصولة، والضمائر، من المهمات

أيضا، وهي «أسماء وضعت لمسمّى يشار بها إليه، مبهمة؛ لوقوعها على كلّ شيء، معارف؛ لحضور ما تقع عليه، والإشارة إليه». (28)

وتزخر حكم "نهج البلاغة" ومواعظه للإمام علي بن أبي طالب، بأسماء الإشارة، مثل: ذلك، هذه، هاهنا، أولئك، هذه، تلك، والجدير بالذكر أنّ هذه الأسماء تختلف باختلاف حجم ونوع الحكمة، فهناك حكم قصيرة، تعتمد على جملة فعلية، لا تتجاوز الجملة، وهناك حكم تعتمد على الحوار، كحوار علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه مع الأشعث بن قيس(23 ق. هـ– 40 هـ) في الحكمة 297:ة [يَا أَشْعَثُ، إِنْ تَحْزَنْ عَلَى ابْنِكَ فَقَدِ اسْتَحَقَّتْ ذلِكَ مِنْكَ الرَّحِمُ، وَإِنْ تَصْبِرْ فَفِي اللهِ مِنْ كُلِّ مُصِيبَة خَلَفٌ، يَا أَشْعَثُ، إِنْ صَبَرْتَ جَرَى عَلَيْكَ الْقَدَرُوَأَنْتَ مَأْجُورٌ، وَإِنْ جَزِعْتَ جَرَى عَلَيْكَ الْقَدَرُوَأَنْتَ مَأْزُورٌ، سَرَّكَ وَهُوَ بَلاَءٌ وَفِتْنَةٌ، وَحَزَنَكَ وَهُوَ ثَوَابٌ وَرَحْمَةٌ]، أو كحديثه إلى كميل بن زياد النخعي (12-82 هـ) في الحكمة 143، وقد صدّر الشريف الرّضي (359-406 هـ) هذه الحكم بعبارة: "مِنْ كَلاَمٍ لَهُ"، وهذا معناه أنّ كلامًا آخر حُذف، وأنّ ما ورد في بعض الحكم هو خلاصة كلامه، أو بيت القصيد منه، أو ما أراده الشريف الرّضي من مختارات قوله، ففي الحكمة 143: [يَا كُمَيْل بْن زِيَاد، إِنَّ هذه الْقُلُوبَ أَوْعِيَةٌ، فَخَيْرُهَا أَوْعَاهَا، فَاحْفَظْ عَنِّي مَا أَقُولُ لَكَ:

النَّاسُ ثَلاَثَةٌ: فَعَالِمٌ رَبَّانِيٌّ، وَمُتَعَلِّمٌ عَلَى سَبِيلِ نَجَاة، وَهَمَجٌ رَعَاعٌ، أَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِق، يَمِيلُونَ مَعَ كُلِّ رِيح، لَمْ يَسْتَضِيئُوا بِنُورِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يَلْجَؤُوا إِلَى رُكْن وَثِيق.

يَا كُمَيْلُ، الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ: الْعِلْمُ يَحْرُسُكَ وَأَنْتَ تَحْرُسُ المَالَ، وَالْمَالُ تَنْقُصُهُ النَّفَقَةُ، وَالْعِلْمُ يَزْكُو عَلَى الإِنْفَاقِ، وَصَنِيعُ الْمَالِ يَزُولُ بِزَوَالِهِ.

يَا كُمَيْل بْن زِيَاد، مَعْرِفَةُ الْعِلْمِ دِينٌ يُدَانُ بِهِ، بِهِ يَكْسِبُ الإِنْسَانُ الطَّاعَةَ فِي حَيَاتِهِ، وَجَمِيلَ الأُحْدُوثَةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَالْعِلْمُ حَاكِمٌ، وَالْمَالُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ.

يَا كُمَيْل بْن زِياد، هَلَكَ خُزَّانُ الأَمْوَالِ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَالْعُلَمَاءُ بَاقُونَ مَا بَقِيَ الدَّهْرُ: أَعْيَانُهُمْ مَفْقُودَةٌ، أَمْثَالُهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوْجُودَةٌ.

هَا إِنَّ هاهُنَا لَعِلْماً جَمّاً (وَأَشَارَ إِلى صَدره) لَوْ أَصَبْتُ لَهُ حَمَلَةً! بَلَى أَصَبْتُ لَقِناً غَيْرَ مَأْمُون عَلَيْهِ، مُسْتَعْمِلاً آلَةَ الدِّينِ لِلدُّنْيَا، وَمُسْتَظْهِراً بِنِعَمَ اللهِ عَلَى عِبادِهِ، وَبِحُجَجِهِ عَلَى أَوْلِيَائِهِ، أَوْ مُنْقَاداً لِحَمَلَةِ الْحَقِّ، لاَ بَصِيرَةَ لَهُ فِي أَحْنَائِهِ، يَنْقَدِحُ الشَّكُّ فِي قَلْبِهِ لِأَوَّلِ عَارِض مِنْ شُبْهَة.

أَلاَ لاَ ذَا وَلاَ ذَاكَ! أَوْ مَنْهُوماً بِاللَّذَّةِ، سَلِسَ الْقِيَادِ للشَّهْوَةِ، أَوْ مُغْرَماً بِالْجَمْعِ وَالادِّخَارِ، لَيْسَا مِنْ رُعَاةِ الدِّينِ فِي شَيْء، أَقْرَبُ شَيْء شَبَهاً بِهِمَا الأَنْعَامُ السَّائِمَةُ! كَذلِكَ يَمُوتُ الْعِلْمُ بِمَوْتِ حَامِلِيهِ.

اللَّهُمَّ بَلَى! لاَ تَخْلُو الأَرْضُ مِنْ قَائِم للّه بِحُجَّة، إِمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً، أَوْ خَائِفاً مَغْمُوراً، لِئَلاَّ تَبْطُلَ حُجَجُ اللهِ وَبَيِّنَاتُهُ.

وَكَمْ ذَا وَأَيْنَ أُولئِكَ؟ أُولئِكَ وَاللَّهِ، الأَقَلُّونَ عَدَداً، وَالأَعْظَمُونَ قَدْراً، يَحْفَظُ اللهُ بِهِمْ حُجَجَهُ وَبَيِّنَاتِهِ، حَتَّى يُودِعُوهَا نُظَرَاءَهُمْ، وَيَزْرَعُوهَا فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ، هَجَمَ بِهِمُ الْعِلْمُ عَلَى حَقِيقَةِ الْبَصِيرَةِ، وَبَاشَرُوا رُوحَ الْيَقِينِ، وَاسْتَلاَنُوا مَا اسْتَوْعَرَهُ الْمُتْرَفُونَ، وَأَنِسُوا بِمَا اسْتَوْحَشَ مِنْهُ الْجَاهِلُونَ، وَصَحِبُوا الدُّنْيَا بِأَبْدَان أَرْوَاحُهَا مُعَلَّقَةٌ بِالْمَحَلِّ الأَعْلَى، أُولئِكَ خُلَفَاءُ اللهِ فِي أَرْضِهِ، وَالدُّعَاةُ إِلَى دِينِهِ، آهِ آهِ شَوْقاً إِلَى رُؤْيَتِهِمْ! انْصَرِفْ إِذَا شِئْتَ]، وهو خطاب موجّه كما ترى من مضمونه إلى كميل بن زياد النخعي (12-82 ه)، وتبدو هذه الحكمة طويلة، مقارنة بحكم أخرى، وقد استعملت فيها أسماء إشارة مختلفة :"إنّ هذه القلوب"، وكذلك :"ها إنّ ها هنا لَعِلمًا جَمًّا"، وأيضا: " أَلاَ لاَ ذَا وَلاَ ذَاكَ "، وهي إحالة لما سبقها، إذْ كما استعمل في الحكمة ذاتها اسم الإشارة "أولئك"، مرّتين، ففي المقام الأوّل أشارت، إلى حملة العلم، الذين يريد الإمام علي أن يورثه إليهم، و"أولئك" هذه إشارة إلى كلام سبقها وهو :[...لاَ تَخْلُو الأَرْضُ مِنْ قَائِم للّه بِحُجَّة، إِمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً، أَوْ خَائِفاً مَغْمُوراً، لِئَلاَّ تَبْطُلَ حُجَجُ اللهِ وَبَيِّنَاتُهُ. وَكَمْ ذَا وَأَيْنَ أُولئِكَ؟ أُولئِكَ وَاللَّهِ، الأَقَلُّونَ عَدَداً، وَالأَعْظَمُونَ قَدْراً، يَحْفَظُ اللهُ بِهِمْ حُجَجَهُ وَبَيِّنَاتِهِ، حَتَّى يُودِعُوهَا نُظَرَاءَهُمْ، وَيَزْرَعُوهَا فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ، هَجَمَ بِهِمُ الْعِلْمُ عَلَى حَقِيقَةِ الْبَصِيرَةِ، وَبَاشَرُوا رُوحَ الْيَقِينِ، وَاسْتَلاَنُوا مَا اسْتَوْعَرَهُ الْمُتْرَفُونَ، وَأَنِسُوا بِمَا اسْتَوْحَشَ مِنْهُ الْجَاهِلُونَ، وَصَحِبُوا الدُّنْيَا بِأَبْدَان أَرْوَاحُهَا مُعَلَّقَةٌ بِالْمَحَلِّ الأَعْلَى، أُولئِكَ خُلَفَاءُ اللهِ فِي أَرْضِهِ، وَالدُّعَاةُ إِلَى دِينِهِ(...)] من الحكمة 143.

إنّ "أولئك" في هذه الحكمة إشارة إلى نصّ بأكمله، وإحالة إلى صفات خلفاء الله في أرضه وإن اعترف الإمام علي، بأنّهم الأقلّون عددًا، وبذلك حقّق اسم الإشارة "أولئك" مبدأ الاقتصاد اللّغوي، ووقى المتكلّم الإعادة، والتكرار لكلام طويل، حيث تصبح إعادته عبثا لغويًا غير مقبول، وكذلك الأمر في الحكمة 375 التي نصها: [يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لاَ يَبْقى فِيهِمْ مِنَ الْقُرآنِ إِلاَّ رَسْمُهُ، وَمِنَ الإِسْلاَمِ إِلاَّ اسْمُهُ، مَسَاجِدُهُمْ يَوْمَئِذ عَامِرَةٌ مِنَ البُنَى، خَرَابٌ

مِنَ الْهُدَى، سُكَّانُهَا وَعُمَّارُهَا شَرُّ أَهْلِ الأَرْضِ، مِنْهُمْ تَخْرُجُ الْفِتْنَةُ، وَإِلَيْهِمْ تَأْوِي الْخَطِيئَةُ، يَرُدُّونَ مَنْ شَذَّ عَنْهَا فِيهَا، وَيَسُوقُونَ مَن تَأَخَّرَ عَنْهَا إِلَيْهَا، يَقُولُ اللهُ تعالى: فَبِي حَلَفْتُ لأَبْعَثَنَّ عَلَى أُولئِكَ فِتْنَةً أَتْرُكُ الْحَلِيمَ فِيهَا حَيْرَانَ، وَقَدْ فَعَلَ، وَنَحْنُ نَسْتَقِيلُ اللهَ عَثْرَةَ الْغَفْلَةِ]، حيث أحال "أولئك" في آخر الحكمة إلى شرّ أهل الأرض، الذين منهم تخرجُ الفتنة، وإليهم تأوي الخطيئة، وربط آخر الحكمة بأوّلها، « تقوم شبكة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النّص، فتجتمع في كل واحد عناصره متناغمة، وهذا مدخل الاقتصاد في نظام المعوّضات في اللغة، إذ تختصر هذه الوحدات الإحاليّة العناصر الإشارية، وتجنبُ مستعملها إعادتها وتكرارها.»[29]

ومن أسماء الإشارة المساهمة في ترابط الحكمة في نهج البلاغة "ذلك"، كما في الحكمة 60: [إِذَا حُيِّيْتَ بِتَحِيَّة فَحَيِّ بِأَحْسَنَ مِنْهَا، وإِذَا أُسْدِيَتْ إِلَيْكَ يَدٌ فَكَافِئْهَا بِمَا يُرْبِي عَلَيْهَا، وَالْفَضْلُ مَعَ ذلِكَ لِلْبَادِىء] أشار اسم الإشارة ذلِكَ إلى ما سبقه، فحلَّ محلّ الجملتين الشرطيتين [إِذَا حُيِّيْتَ بِتَحِيَّة فَحَيِّ بِأَحْسَنَ مِنْهَا، وإِذَا أُسْدِيَتْ إِلَيْكَ يَدٌ فَكَافِئْهَا بِمَا يُرْبِي عَلَيْهَا].

كما كان لاسم الإشارة "ذلِكَ" أيضا فضل عدم تكرار نصّ بأكمله في الحكمة 380 التي نصّها:[فَمِنْهُمُ الْمُنْكِرُ لِلْمُنْكَرِ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ، فَذَلِكَ الْمُسْتَكْمِلُ لِخِصَالِ الْخَيْرِ، وَمِنْهُمُ الْمُنْكِرُ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ، وَالتَّارِكُ بِيَدِهِ، فَذلِكَ مُتَمَسِّكٌ بِخَصْلَتَيْنِ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ، وَمُضَيِّعٌ خَصْلَةً، وَمِنْهُمُ الْمُنْكِرُ بِقَلْبِهِ، وَالتَّارِكُ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ، فَذلِكَ الَّذِي ضَيَّعَ أَشْرَفَ الْخَصْلَتَيْنِ مِنَ الثَّلاَثِ وَتَمَسَّكَ بِوَاحِدَة، وَمِنْهُمْ تَارِكٌ لإِنْكَارِ الْمُنكَرِ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ وَيَدِهِ فَذلِكَ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ. وَمَا أَعْمَالُ الْبِرِّ كُلُّهَا وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، عِنْدَ الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنكَرِ، إِلاَّ كَنَفْثَة فِي بَحْرٍ لُجِّيّ، وَإِنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنكَرِ لاَ يُقَرِّبَانِ مِنْ أَجَل، وَلاَ يَنْقصَانِ مِنْ رِزْق، وَأَفضَلُ مِنْ ذلِكَ كُلِّهِ كَلِمَةُ عَدْل عِنْدَ إِمَام جَائِر]، إنّ "فذلك" الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، غير "ذلك" الأخيرة، ولمّا كانت الأولى تحيل إلى الْمُنْكِرِ لِلْمُنْكَرِ بيده ولسانه وقلبه، والثانية لِلْمُنْكَرِ بلسانه وقلبه والتارك بيده، والثالثة لِلْمُنْكَرِ بقلبه، التارك بيده ولسانه، والرّابعة للتارك إنكار الْمُنْكِرِ بلسانه وقلبه ويده، فإنّ "ذلك" الأخيرة، أشارت إلى كل ما سبقها من محيل ومحال إليه، مؤكدَّة ذلك من خلال ارتباطها بـ "كلّه" توكيدًا على المعنى.

وبذلك تحقّق الإحالة الإشارية، في الحكمة السالفة وفي غيرها من الحكم التماسك بين وحدات النص كالحكمة 425: [ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، أَتَدْرِي مَا الاسْتِغْفَارُ؟ إِنَّ الأسْتِغْفَارَ دَرَجَةُ الْعِلِّيِّينَ، وَهُوَ اسْمٌ وَاقِعٌ عَلَى سِتَّةِ مَعَان:

أَوَّلُهَا: النَّدَمُ عَلَى مَا مَضَى. وَالثَّانِي: الْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ أَبَداً. وَالثَّالِثُ: أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى الْمَخْلُوقِينَ حُقُوقَهُمْ حَتَّى تَلْقَى اللهَ عزّوجلّ أَمْلَسَ لَيْسَ عَلَيْكَ تَبِعَةٌ. وَالرَّابِعُ: أَنْ تَعْمِدَ إِلَى كُلِّ فَرِيضَة عَلَيْكَ ضَيَّعْتَهَا فَتُؤَدِّيَ حَقَّهَا. وَالْخَامِسُ: أَنْ تَعْمِدَ إِلَى اللَّحْمِ الَّذِي نَبَتَ عَلَى السُّحْتِ فَتُذِيبَهُ بالأَحْزَانِ، حَتَّى تُلْصِقَ الْجِلْدُ بِالْعَظْمِ، وَيَنْشَأَ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ جَدِيدٌ. وَالسَّادِسُ: أَنْ تُذِيقَ الْجِسْمَ أَلَمَ الطَّاعَةِ كَمَا أَذَقْتَهُ حَلاَوَةَ الْمَعْصِيَةِ. فَعِنْدَ ذلِكَ تَقُولُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ]، فقد أحال اسم الإشارة "ذلِكَ" الوارد في آخر النص إلى معاني الاستغفار السّت، المذكورة قبلها، والتي هي بدلالة الشروط التي لا يصحّ التّلفّظ بالاستغفار إلّا إذا تحقّقت كلها اعتقادا وعملا، وبذلك تتجاوز الإحالة الإشارية في هذه الحكمة البنية الواحدة للنص إلى كامل النص، والجدير بالذكر أنّ هذه العناصر الإحالية تنتمي كما يشير إلى ذلك الأزهر الزناد إلى المعوّضات، ويزدوج دورها في اللّغة، دور تشير فيه إلى المشار إليه، وتعيّنه وهي هنا غير ذات صلة بما يخرج عن مقام ورودها، ودور تعوِض فيه المشار إليه، وتقي المتكلّم إعادة جمل أو نصوص، لا فائدة من إعادتها، فتحيل على ذلك المشار إليه، وترتبط به، نحويًّا ودلاليا.(30) وهو ما يحقّق تماسك النصوص، وارتباط بعضها ببعض، بحيث تصبح كلاًّ تحيل وحداته على بعضها ممّا يقتضي فهمها، وإدراك معانيها.

النتائج والتوصيات:

إنّ النتيجة التي خَلُصَ إليها الباحث في ضوء هذا المقال: أنّ الحكم غنية بالعناصر الإحالية، وأنّ هذا الغِنَى يتجلّى في كون تلك العناصر لا تخلو منها حكمة من الحكم، على الرغم من تفاوت إطّرادها، ونسبة شيوعها في كلّ واحدة منها كلّ على حِدَةٍ، وأنّ البعض منها لا يمكن فهمه إلّا اتّكاء على السياق غير اللفظي(المقام)، وكان لجامعها أعني الشريف الرضي في مقدماته، وبعض الشرّاح في مصنفاتهم، فضل الإشارة إلى ما يتحدّد بالعناصر الخارجية، ولولاه لما أمكن للنصّ أن يكون متّسقا ولا منسجما. وإنّ تضافر العديد من الإحالات في الحكمة الواحدة -من حيث هي نص-عددا ونوعا وتوزيعا هو ما شكّل نسيج النّص الحِكَمِي ومَازَهُ عن غيره لفظا ومضمونا.

المصادر والمراجع:

- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 2004، المجلد 9، المجلد 10.
- أحمد عفيفي: نحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحوي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2001.
- أعمال مؤتمر نهج البلاغة والفكر الإنساني المعاصر، 22-23 كانون
- الأول (ديسمبر)، 1993، المستشارية الثقافية الإيرانية، دمشق-سوريا.
- بوطارن (محمد الهادي) وآخرون: المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية (انطلاقا من التراث العربي ومن الدراسات الحديثة)، إشراف: محمد الهادي بوطارن، دار الكتب الحديث، القاهرة- الكويت-الجزائر، دط ، 2010.
- خطابي (محمد): لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، بيروت - لبنان، ط2، 2006.
- دار البشير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 1989.
- الزنّاد (الأزهر): نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصا)، المركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 1993.
- سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدّلالة، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، ط1، 2005.
- سعيد حسن بحيري: ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي (دراسة في العلاقة بين البنية والدّلالة)، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر،
- شارودو (باتريك) و منغنو (دومينيك) وآخرون: معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس-تونس-، دط، 2008،
- الشرق، القاهرة - مصر، ط1، 2009.
- ط1، 2006.
- علي بن أبي طالب: نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط2، 1996.
- عمايرة (خليل أحمد): آراء في الضّمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث"،
- كلماير وآخرون: أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ترجمة : سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء

- المجلد 17.
- منشورات كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، منوبة-تونس،2003،
- الهيشري (الشاذلي): الضّمير (بنيته ودوره في الجملة)، جامعة منوبة،
- HALLIDAY MARK AND RUQAIYA HASAN:COHESION IN ENGLISH, LONGMAN, HONG KONG, FIRST EDITION, 1976.

الهوامش والإحالات:

(1) سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدّلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2005، ص95.

(2) الأزهر الزناد، نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصا)، المركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 1993، ص115.

(3) محمد خطابي، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط2، 2006، ص13.

(4) المرجع نفسه، ص13.

(5) ينظر: المر جع السابق، ص115-118.

(*) المحال عليه REFERE وهو الكائن أو الشيء الدّال عليه بواسطة الكلمات بوطارن محمد الهادي وآخرون، المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية (انطلاقا من التراث العربي ومن الدراسات الحديثة)، إشراف: محمد الهادي بوطارن، دار الكتب الحديث، القاهرة- الكويت-الجزائر، دط ، 2010، ص308.

(6) للاستزادة ينظر: كتاب سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدّلالة، ص99، وما بعدها.

(7) المرجع نفسه، ص114.

(8) HALLIDAY MARK AND RUQAIYA HASAN, COHESION IN ENGLISH, LONGMAN, HONG KONG, FIRST EDITION, 1976, P 33.

(9) كلماير وآخرون، أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ترجمة : سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة - مصر، ط1، 2009، ص253.

(10) المرجع نفسه ، ص255.

(11) المرجع نفسه ، ص255.

(12) سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدّلالة، ص107.

(13) باتريك شارودو ودومينيك منغنو وآخرون، معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس-تونس-، دط، 2008، ص48.

(**) يطلق لفظ الحيّز على المسافة الفاصلة بين وحدتين لغويتين تربط بينهما علاقة نحوية، ينظر الشاذلي الهيشري، الضّمير(بنيته ودوره في الجملة)، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، منوبة- تونس، 2003، المجلّد 17، ص89.

(14) المرجع نفسه ، ص380.

(15) سعيد حسن بحيري، ظواهر تركيبيّة في مقابسات أبي حيّان التوحيدي (دراسة في العلاقة بين البنية والدّلالة)، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، ط1، 2006، ص236.

(16) المرجع السابق ، ص415.

(17) المرجع نفسه ، ص418.

(18) كلماير وآخرون، أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ص252.

(19) أحمد عفيفي، : نحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحوي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2001، ص117.

(20) علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص309.

(21) ابن أبي الحديد، : شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 2004، المجلد 10، ص20-21.

(22) الشاذلي الهيشري، الضّمير (بنيته ودوره في الجملة)، ص84.

(23) المرجع نفسه ، ص382.

(24) خليل أحمد عمايرة، آراء في الضّمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1989، ص127.

(25) الأزهر الزناد، نسيج النص (بحث في ما يكونُ بِهِ الملفوظُ نصًّا)، ص 118.

(26) المرجع السابق ، ص 129.

(27) محمد توفيق أبو علي، المعيارية الإسلامية في الأدب على ضوء نهج البلاغة،أعمال مؤتمر نهج البلاغة والفكر الإنساني المعاصر، 22-23، كانون الأول (ديسمبر)، 1993، المستشارية الثقافية الإيرانية، دمشق-سوريا، ص152.

(28) المرجع السابق ، ص89.

(29) الأزهر الزناد، نسيج النص (بحث في ما يكونُ بِهِ الملفوظُ نصًّا)، ص121.

(30) المرجع نفسه، ص118.

المصادر والمراجع:

- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 2004، المجلد 9، المجلد 10.
- أحمد عفيفي: نحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحوي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2001.
- أعمال مؤتمر نهج البلاغة والفكر الإنساني المعاصر، 22-23 كانون
- الأول (ديسمبر)، 1993، المستشارية الثقافية الإيرانية، دمشق-سوريا.
- بوطارن (محمد الهادي) وآخرون: المصطلحات اللسانية والبلاغية والأسلوبية والشعرية (انطلاقا من التراث العربي ومن الدراسات الحديثة)، إشراف: محمد الهادي بوطارن، دار الكتب الحديث، القاهرة- الكويت-الجزائر، دط ، 2010.
- خطابي (محمد): لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، بيروت - لبنان، ط2، 2006.
- دار البشير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 1989.
- الزنّاد (الأزهر): نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصا)، المركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 1993.
- سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدّلالة، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، ط1، 2005.
- سعيد حسن بحيري: ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي (دراسة في العلاقة بين البنية والدّلالة)، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر،
- شارودو (باتريك) و منغنو (دومينيك) وآخرون: معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس-تونس-، دط، 2008،
- الشرق، القاهرة - مصر، ط1، 2009.
- ط1، 2006.
- علي بن أبي طالب: نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط2، 1996.
- عمايرة (خليل أحمد): آراء في الضّمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث"،
- كلماير وآخرون: أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ترجمة : سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء
- المجلد 17.
- منشورات كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، منوبة-تونس،2003،
- الهيشري (الشاذلي): الضّمير (بنيته ودوره في الجملة)، جامعة منوبة،
- COHESION IN ENGLISH, LONGMAN, HONG KONG, FIRST EDITION, 1976.:HALLIDAY MARK AND RUQAIYA HASAN